



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

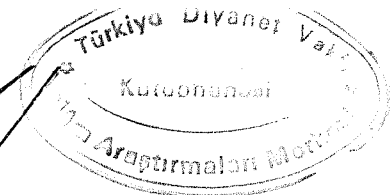


الزهاء للإعلام العربى  
قسم النشر

ص.ب. ١٠٢ مدينة نصر - القاهرة - تليفونياً : زاهرافيف - تلفون ٦٠١٩٨٨ - ٢٦١١١٠٦ - تليكس ٩٤٠٢١ والف يوان فاكس ٢٦١٨٢٤٠  
P .O : 102 Madinat Nasr - Calro - Cable : Zahratif - Tel : 601988 - 2611106 - Telex : 94021 Raef U .N fax 2618240

Yayıncı  
Arif M. İsmail

در قضاة ثقافت  
۱۱



سَيِّدُ وَطَب

دَعْوَةُ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ  
وَعِبْقَرِيَّةُ بِنَاءِ جَمَاعَتِنَا



İslâm Araştırmaları Merkezi Kütüphanesi
Demirbaş No: 34278
İsadi No: 962 SEY.İ.D

الزهراء للإعلام والعقرب

۱۹۸۹ - ۱۴۱۰ م

تصميم الغلاف : عصمت داوستانى  
تنفيذ الماكيت : سيد المغربى

## دعوة الإخوان المسلمين

دعوة الإخوان المسلمين دعوة بسيطة واضحة لاتعقيد فيها ، ولا غموض ومع هذا فقل أن نجد من يفهمها فهما صحيحا في خارج محيط الإخوان المسلمين .

إن دعوة الإخوان هي دعوة الإسلام ؛ دعوة إلى إقامة المجتمع على أسس إسلامية فما هذه الأسس الإسلامية ؟

إن الاسلام عقيدة تنبثق منها شريعة ويقوم على هذه الشريعة نظام ، ولكن الأوطان الإسلامية تعيش فيها أقليات لاتؤمن بالاسلام ، ولها عقائد أخرى . فما يكون موقف هذه الأقليات من تطبيق النظام الإسلامى ؟

إن النظام الإسلامى ذاته يجيب عن هذا السؤال ببساطة :

إن هذا النظام يكفل للأقليات حرية الاعتقاد كاملة ، فلا يمسها في عقيدتها ، ولا في عبادتها ، ولا في أحوالها

وحرية الأحوال الشخصية مكفولة في النظام الإسلامي ؛  
لأن حمايتها جزء أساسي في هذا النظام ؟ ومادامت  
مبادئ الشريعة الإسلامية تتضمن أسسا للتشريع  
الحديث يعترف المشرعون المحدثون أنفسهم بأنها أرقى من  
التشريع المدني المستمد من التشريع الروماني .

أى فرق بين أن تستمد الدولة تشريعاتها من الشريعة  
أو من التشريع الفرنسي بالنسبة للمسيحي مثلا ؟ إن  
القانون الفرنسي لا يكفل له ضمانات أوسع مما تكفل له  
الشريعة ، ولا يمنحه في الدولة حقوقا أكبر مما تمنحه  
الشريعة ، والشريعة لاتمس وجدانه الديني ولا عبادته  
الخاصة ولا أحواله الشخصية بل تكفلها له وتحميها حماية  
كاملة لامتياز عليها .

وحتى في التشريع الجنائي والتجاري والمدني فإن  
ما يتعلق بالعقيدة وينبني عليها يلاحظ النظام الإسلامي فيه  
ألا يجبر الأقليات على تشريع يمس عقيدتهم .

فالإسلام مثلا يجرم شرب الخمر على المسلمين ،  
ويعاقب الشارب عقوبة خاصة . ولكن إذا كانت هناك

الشخصية . فهذه كلها تجرى وفق عقيدة كل أقلية بدون  
تدخل من الدولة إلا في حدود الحماية المفروضة لجميع  
العقائد ، شأنها شأن العقيدة الإسلامية في هذا النظام .

فأما التشريعات التي تحكم المجتمع ، وتحدد علاقاته  
الأخرى خارج دائرة الأحوال الشخصية ، فهي التي يحتم  
فيها الإسلام أن تكون وفق الشريعة الإسلامية . وشأن  
هذه الشريعة بالنسبة للأقليات شأن أى تشريع آخر ينظم  
الحياة الاجتماعية فهو تشريع جنائى ومدنى وتجارى  
ودولى ، قائم على أسس أخلاقية ترتضيها جميع الديانات .  
وهو من هذه الناحية أقرب إلى روح المسيحية أو روح  
اليهودية من التشريع الفرنسي الذى يحكمنا ، والذى  
يستند إلى التشريع الروماني الوثنى المادى أكثر مما يستند  
إلى روح المسيحية .

فما الذى يضير أية أقلية في أن يكون التشريع  
المدنى والتجارى والجنائى مستمدا من الشريعة  
الإسلامية ، مادامت حرية الاعتقاد وحرية العبادة